University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الأول – ديسمبر 2014

كتب التنظيمات المالية عند المسلمين

د. هدى حسن محمد عبدالرحمن

(محاضر بقسم التاريخ / كلية الآداب / جامعة عمر المختار – البيضاء - ليبيا)

المقدمة

تميزت العقلية العربية المسلمة بالنباهة وإدراك لمجريات الأمور، فالمؤرخ العربي لم يغفل عن أي قضية من شأنها إبعاد الدولة الإسلامية عن الراكب الحضاري، فقد قاموا بالدراسة والبحث في كل نواحي حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن النظام المالي هو جزء أساسي من النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي واستقراره يؤثر إيجاباً على باقي الأنظمة، فالنظام المالي أخذ حيز من كتابات المسلمين؛ فلما تراكمت المشاكل الاقتصادية وتشابكت المصالح المادية كان لابد من التوفيق بين أصحاب المصالح المختلفة كمصلحة الدولة ومصلحة الشعب، فكان لزاماً من وضع مصنفات تكون مرجع لحل أهم هذه المشاكل.

استقت هذه الكتب قواعدها من كتاب الله عزّ وجلّ وسنّة نبيه محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، وجاءت كتب التنظيمات المالية التي وضعت من قبل المسلمون شاهد إثبات على مدى اهتمامهم بأمور دولتهم، وتحولت هذه الكتب إلى مراجع غزيرة بمعلوماتها عن الأنظمة المالية التي سادت الدولة الإسلامية في عصور ازدهارها فالباحث في التاريخ الاسلامي يعتمد عليها اعتماد كبير في تصديه لدراسة أي موضوع يتعلق بالنظم المسيرة للدولة الإسلامية؛ ونظراً؛ لما لهذه الكتب من أهمية كبرى وإنها قدمت الكثير من الحلول الاقتصادية التي ساعدت الخلفاء والأمراء على تسيير دولهم لذلك قامت هذه الدراسة بالبحث في أهم هذه الكتب واستنباط ما جاء بها من معلومات وتفصيلات تتعلق بجميع أمور المسلمين المالية.

لقد كان التركيز على هذه الدراسة من اجل توضيحها للملمين من دور مهم في إثراء الحضارة العربية الاسلامية بمروث ثقافي تمثل في أهم الكتابات التاريخية التي اسهمت في النهوض بإمة العرب والاسلام إلى مراتب متقدمة بالعلماء المسلمين كانوا اصحاب همم علمية كبيرة اخذوا على عاتقهم التصدي لجميع مجالات البحث والدراسة فهم لم يكونوا مجرد نقلة فحسب بل كانوا اصحاب الاسبقية في كل جديد وجاءت كتبهم عن النظم المالية دليلاً قاطعاً يوضح مدى إلمامهم بكل مجالات حياتهم فلم يركزوا فقط على التاريخ العام او اساسية او الاجتماع بل تعدو ذلك بوضعهم مصنفات اوجدت حلولاً لمشاكلهم الاقتصادية ووضعت نظاماً تسير حياتهم وتعاملاتهم مع غيرهم وهدف هذه الدراسة هي ابراز أهم هذه الكتب ومن وضعها وكيف خدمت حضارة الاسلام

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج السردي التحليلي القائم على جمع المعلومات وسردها وتحليل ما فيها، تمّ تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وخاتمة ومباحث تناول كل واحد منها كتاب بعينه، بالإضافة إلى قائمة المصادر والمراجع الخاصة بالبحث.

النظام المالي يقصد به الموارد الخاصة بالدولة وأوجه النفقات المختلفة والتي تطورت وتنوعت على مر العصور التي مرت بها الدولة الإسلامية.[1] وهذا النظام يعكس لنا المستوى الاقتصادي لأي دولة سواءً كان قوياً أو ضعيفاً.

وضع الرسول – صلى الله عليه وسلم – المبادئ القرآنية التي بنى عليها النظام الإسلامي موضع التنفيذ، وبذلك تقررت قواعد هذا النظام ورسمت معامله وجرى العمل بها في أيامه – عليه الصلاة والسلام – ولابد في جميع الأحوال من تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال كل قاعدة كبرى وعلى القواعد تُقاس الفروع.[2]

إن الدولة الإسلامية التي أقامها رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في المدينة، ثم امتدت أطرافها عندما خرج المسلمون الفاتحون ينشرون الإسلامي في الآفاق، احتاجت بالضرورة إلى نظام اقتصادي يضمن لها التكامل والتطور.[3]

ولما كان الاقتصاد عصب الدولة، كان لابد من تحرير اقتصاد الدولة الإسلامية وامتلاك المسلمين لمصادر ثروتهم، فالمال في المجتمع له قيمة كبيرة ومكانة مرموقة؛ إذ به وعليه تقوم حياة الإنسان والدولة،[4] وقد حضّ الإسلام على ضرورة كسب المال والانتفاع به، فالعرب كانت لهم تجارتهم قبل الإسلام فقد أشار القرآن الكريم إلى رحلتي الشتاء والصيف، وأكد على ضرورة كد الإنسان وسعيه من أجل الحصول على الأموال، ومن هنا عمد رسولنا الكريم – عليه أفضل الصلاة والسلام – إلى تنظيم الاقتصاد من أجل خدمة المسلمين في كافة عصور الدولة الإسلامية،[5] وسانده في هذا الأمر الجليل عدداً من علماء العالم الإسلامي الذين وضعوا بين أيدينا مؤلفات تتعلق بالمال والاقتصاد مستنبطة من كتاب الله وسنّة نبيه، بهدف تعريف الناس بحقوقهم ورفع الظلم عنهم.

إن هذا النوع من التأليف خاص جداً ويعتمد على الجوانب الفقهية الإسلامية، فقد استطاع أصحابها أن يوظفوا الفقه لخدمة التاريخ.[6] وهذا يذهب بنا إلى أن أمة الإسلام أمة علم وحضارة وبناء، فالمسلمون بحضارتهم درسوا وبحثوا ونقحوا أمور عديدة من أجل تقدمهم وازدهار حضارتهم.

إن المؤلفات التي وضعها علماء المسلمين في مجال التنظيمات المالية جاءت لضرورة ملحة تؤكد ظهور مشكلة اقتصادية معينة[7] أرهقت الخليفة الحاكم آنذاك، أو لانتشار العملة المغشوشة،[8] والتي ظهرت بعد أن أصبح للعرب عملتهم الخاصة والتي تمّ سكها في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (65-86هـ/ 684 – 705م) سنة 77هـ/ 696م.

---

(1) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ج1/ ص461.
(2) شوقي أبو خليل، الحضارة العربية الإسلامية، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، (طرابلس، 1987)، ص197.
(3) فتحية البزاوي، تاريخ النظم والحضارة الإسلامية، دار المسيرة، (الأردن، 2012)، ص180.
(4) آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، (تونس، د. ت)، ج1/ ص187.
(5) أحمد عبد الرحيم السايح، أضواء على الحضارة الإسلامية، (القاهرة، 2001)، ص106.
(6) فتحية البزاوي، تاريخ النظم، ص174.
(7) صبحي الصالح، النظم الإسلامية، (بيروت، د.ت) ص155.
(8) ابن سلام، كتاب الأموال، تحقيق أبو أنس سيد بن رجب، دار الهدى، (القاهرة، 2006)، ص40.

كتب التنظيمات المالية عند المسلمين

كان كتاب **الخراج للقاضي أبي يوسف**[9] 113– 182هـ/ 731- 798م، من أهم وأشهر كتب التنظمات المالية التي عرفت في زمان الحضارة الإسلامية، فقد قام أبو يوسف بوضعه بناءً على طلب الخليفة العباسي[10] هارون الرشيد (170-193هـ/786-809م) ، وسبب تسمية هذا الكتاب بالخراج كانت مقصودة من المؤلف، لأن الخراج والذي يعني ضريبة مالية تؤخذ من الأراضي التي صولح عليها عند الفتح،[11] كان من أهم مصادر بيت المال المركز الرئيسي للنظام المالي في الدولة الإسلامية.

وتتجلى في هذا الكتاب الصورة الواضحة في العلاقة بين الحاكم المسلم إمام المسلمين وبين أهل الرأي والمشورة، لكي يعمل بنصائحهم وفق الشريعة الإسلامية التي تحقق العدالة بين جميع أفراد الرعية، ففي هذا المجال يقول أبو يوسف: "إن أمير المؤمنين (هارون الرشيد) أيّده الله سألني أن أضع كتاباً جامعاً يعمل به في جباية الخراج والعشور والصدقات ... وغير ذلك مما يجب النظر فيه والعمل به، وإنما أراد بذلك رفع الظلم عن رعيته والصلاح لأمرهم".[12]

قدم أبو يوسف علمه لطالبه دونما تزييف ولا خوف من بطش السلطان وبين خفايا الأمور في التشريعات المالية، مستنداً في ذلك على علمه ولكونه كان قاضياً وقريباً من العامة سمع منهم وعرف مشاكلهم.[13]

كان من بين ما قدمه كتاب الخوارج أفكاراً استثمارية توافق أفكار عصرنا هذا، وهو إقامة السدود وتعبيد الطرق وحفر الترع، فقد قال "رأيت أن تأمر عمّال الخراج إذا أتاهم من أهل خراجهم، فذكروا أن بلادهم أنهاراً عادية وأراضي مغمورة، وأنهم إن استخرجوا لهم تلك الأنهار واحتفروها أجرى الماء فيها عمرت وزاد خراجهم"،[14] وهذا الكلام دليل على قيمة وأهمية استصلاح الأراضي الزراعية والاستفادة من مواردها المالية.

كما ركّز أبو يوسف على التنمية الاقتصادية، وهذا ما نلمسه من خلال مخاطبته للخليفة قائلاً له: "ولا أرى أن يترك الإمام أرضاً لا ملك لأحد فيها حتى يقطعها، فإن ذلك أعمر للبلاد وأكثر للخراج".[15] يعني هذا الأمر زيادة لواردات الدولة المالية.

---

[9] هو الإمام يعقوب بن إبراهيم الأنصاري المشهور بـ أبو يوسف وهو من تلاميذ الإمام أبو حنيفة، ولد في الكوفة وكان مولعاً بالعلم والتعليم، تولى القضاء سنة 166هـ/782م زمن المهدي العباسي، ثم تولى منصب قاضي القضاة زمن هارون الرشيد، وله عدة مؤلفات منها الخراج والرد على سير الأوزاعي واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى. انظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج8/ص 535، ابن كثير، البداية والنهاية، ج10/ص330، وابن خلكان، وفيات الأعيان، ج6/ص220.

[10] الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج5/ ص180.

[11] الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص29.

[12] أبو يوسف، كتاب الخراج، ص3.

[13] أبو يوسف، المصدر نفسه، ص6.

[14] أبو يوسف، نفس المصدر، ص50.

[15] أبو يوسف، المصدر السابق، ص60.

عرض أبو يوسف أيضاً مبدأ اقتصادي آخر هو الاقتصاد الخاص، أي استثمار الأفراد للأراضي الزراعية عن طريق ما عرف وقتها بالمزارعة والإجازة، وهي أن يقوم أحد المزارعين بمنح مزرعته دون مقابل، والطرف الآخر يأتي ببذوره ومعداته ومواشيه ويقوم بالزراعة وتحصيل الأجر ودفع الخراج،[16] وهذا الأمر أدى إلى فتح باب تشغيل الموارد البشرية والاستفادة منها.

كما كانت لأبي يوسف نظرة شاملة انتهجها في كتابه وترمي إلى تخفيف العبء على كاهل الرعية وعدم إرهاقهم بالضرائب، وأن تتحمل الدولة كافة نفقات مشاريعها التي تقوم بها.

كل هذه الأمور كان من شأنها أن تشجع الاقتصاد وتدعمه وتقوي الموارد المالية للدولة، وأي دولة من الدول تصل إلى مبتغاها عند تكون أمورها الاقتصادية منظمة تسير وفق قواعد وقوانين مقننة ومستنبطة من كتاب الله العزيز وسنّة نبيه.

وجد مصنف آخر له من الأهمية ما لكتاب أبي يوسف وهو أيضا يحمل اسم الخراج ومؤلفه هو **يحي بن آدم القرشي**[17] 140- 203هـ/757-818م، والذي سار على نهج أبي يوسف، على الرغم من اختصاره لكتابه، إلا أنه تطرق لأهم القضايا التي تختص بالأموال والأرض وعلاقة الحاكم برعيته، وكل الأحكام التي استنبطها القرشي مستمدة من أعمال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وأقواله، فعند حديثه مثلاً عن الغنيمة نجده يضع لها تعريفاً مستمداً من السلف الصالح عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم -، كذلك الأمر عن الحديث عن الخراج.[18]

توالت مؤلفات علماء الإسلام في مجال النظم المالية، فجاء كتاب **عبيد الله بن سلام**[19] الموسوم بـ "الأموال" مقدماً إضافات علمية خاصة بالتنظمات المالية، فكتابه كان من أجود ما صنف في الفقه وخاصة فقه الأموال.[20]

ناقش ابن سلام في كتابه حق الإمام على الرعية وحق الرعية على الإمام، وتحدث عن أقسام الأموال وفصلها، وتحدث كذلك عن الفيء وتقسيمات الغنائم.[21]

ومن الجدير ذكره أن ابن سلام من رجال القرن الثاني الهجري، إلا أن كتابه ظلّ معروفاً حتى القرن السادس الهجري، فقد قرئ على الشيخة شهدة بنت أحمد بن الفرج بن عمر الأبري الدنيورية، فخر النساء 480–564هـ/1087-1168م، لتكتبه وذلك لجمال خطها،[22] وهذا يؤكد بالدليل الواضح على مدى علم ابن سلام وشيوع كتابه عبر قرون الحضارة الإسلامية.

---

[16] أبو يوسف، المصدر نفسه، ص88-91. وسيد أمير علي، روح الإسلام، (بيروت، د.ت)، ص55.

[17] هو يحي بن آدم بن سليمان القرشي الأموي أبو زكريا الأحول، ولد سنة 140هـ، ودرس الفقه وأخذه عنه سفيان الثوري، له عدة تصانيف منها: "الفرائض"، و "الزوال" والخراج. انظر الطبري، تاريخ الطبري، ج5/ص218، ابن عبد البر، الاستيعاب، ج2/، ابن سعد، الطبقات، ج6/ص15.

[18] يحي بن آدم القرشي، كتاب الخراج، تحقيق حسين مؤنس، دار الشروق، (القاهرة، 1987)، ص58-60.

[19] عبيد الله بن سلام بن عبد الله الهروي، ولد سنة 157هـ/774م، تولى قضاء طرسوس ثماني عشرة سنة، له عدة مؤلفات منها: كتاب الغريب وكتاب الطهور وكتاب الناسخ والمنسوخ وكتاب المواعظ وغيرها من الكتب، والتي يأتي في مقدمتها كتاب الأموال، توفي سنة 224هـ/838م في مكة المكرمة. انظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، ص542.

[20] البغدادي، تاريخ بغداد، ص549.

[21] عبيد الله ابن سلام، كتاب الأموال، ج1/ص46-53.

[22] السيوطي، نزهة الجلساء في أشعار النساء، مكتبة القرآن، (القاهرة، د.ت)، ص54.

وفي هذا المجال أيضاً يذكر السمعاني في كتابه أدب الإملاء قائلاً: "عن أحمد بن مهدي قال: أردت أن أكتب كتاب الأموال لأبي عبيد الله، فخرجت لأشتري ماء الذهب فلقيت أبا عبيد، فقلت يا أبا عبيد رحمك الله أريد أن أكتب الأموال بماء الذهب، قال: أكتبه بالحبر فإنه أبقى".[23]

لم يترك ابن عبيد الله إرثاً فكرياً فقط، بل ترك تلاميذ نجباء ساروا على ذات النهج، فكان ابن زنجوية[24] أحدهم، فقد اعتمد اعتماداً واضحاً على كتاب أستاذه واقتبس نفس العنوان وسمي كتابه "الأموال"، وتناول فيه تفصيلات عدة منها: الفيء ووجوهه وسبيله وتقسيمات الجزية والخراج والأراضي العنوة وأحكام تتعلق بأهل الذمة وغيرها من الأمور التي تنظم حياة الناس مع بعضهم البعض.[25]

لم يتوقف المد العلمي للمسلمين عند هذا الحد فقط من الكتب وإنما استمر العطاء العلمي المتواصل، فنجد علماء من القرن الخامس الهجري وعلى رأسهم أبو الحسن علي بن محمد الماوردي (374-450هـ/984-1058م) الذي وضع كتاباً بعنوان **"الأحكام السلطانية"**، وتناول فيه أموراً تتعلق بالنظم المالية وعلى رأسها الزكاة وأنواعها والغنيمة وتقسيماتها والخراج والجزية وأحكامها.[26]

كما وضع **أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي**، توفي في القرن الخامس الهجري كتاباً حمل اسم **"الأموال"** أيضاً، حيث شرح فيه باستفاضة الأموال التي شكلت مورداً من موارد بيت مال المسلمين، فكانت الأقسام أموال الحرب ويندرج تحتها الفيء والجزية والخراج، والأموال المكتسبة يندرج تحتها أحكام الملكية والإقطاع وإحياء الأراضي والآبار، ثم تحدث عن أموال الحكام والأموال العامة، ولم يكن أبو جعفر ناقلاً وجامعاً فحسب؛ وإنما كان له حضور قوي وأثر جلي، فلذلك تراه يناقش المذاهب والأئمة من المالكية وغيرهم.[27]

ومن الجدير ذكره أيضاً أن باقي علماء المسلمون لم يغفلوا عن الحديث عن النظم التي سيرت حياتهم حتى وإن لم يخصصوا لها كتب بعينها، نجدهم تحدثوا عن مثل هذه الأمور في كتب التاريخ العام، فهذا ابن خلدون في مقدمته مثلاً يتحدث عن المعاش ووجوبه والصنائع والصناعات وأثرها في حياة المسلمين وسانده ابن الأثير والطبري في مؤلفاتهم، والتي شملت التاريخ العام للمسلمين، فهم لم يتوانوا عن إسداء خدماتهم العلمية الجليلة التي كان من شأنها رفعة الإسلام وتقدم المسلمين إلى مراتب متقدمة جعلت من حضارتهم أم الحضارات الراقية التي عرفها العالم.

---

[23] السمعاني، أدب الإملاء والاستملاء، تحقيق ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1981م)، ص148.

[24] حميد بن مخلد بن قتيبة الأزدي النسائي أبو أحمد والمعروف ابن زنجوية، ولد سنة 180هـ/796م، انتهج الرحلة العلمية، وكان من أشهر تلاميذ عبيد الله ابن سلام، له عدة مؤلفات منها: "الأموال" و" الترغيب والترهيب" و" فضائل الأعمال". انظر البغدادي، تاريخ بغداد، ج8/ص160، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج8/ص3، وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج4/ص84، وفؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي، ج1/ص304.

[25] ابن زنجوية، كتاب الأموال، تحقيق شاكر فياض، (السعودية، 1986م)، ص115-156.

[26] الماوردي، الأحكام السلطانية، تحقيق أحمد جاد، دار الحديث، (القاهرة، 2006م)، ص181-227.

[27] القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، (القاهرة، 2008م)، ج3/ص402.

- الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع كتب التنظمات المالية عند المسلمين تبين لنا الآتي:

لقد وضع المفكرون المسلمون الأوائل قواعد فكر اقتصادي استمدوا أصوله من الكتاب العزيز والسنّة الشريفة، ففي القرآن الكريم جاءت التفصيلات الخاصة بالتفهم الاقتصادي المتعلقة بالزكاة والصدقات والغنائم والجزية والتجارة والمعاملات الإنسانية، وهذا دليل واضح على حرص الإسلام على إقامة اقتصاد ذا دعائم قوية وصحيحة.

كانت العقلية المسلمة خلاّقة وقادرة على الإبداع والعطاء، فالكتاب التي وضعت لم تكن عبثاً، وإنما جاءت لحل مشاكل اقتصادية واجهت الساسة في تلك الأزمنة، وساعدت على حلها والوصول بالدولة الإسلامية إلى مراتب عليا.

نظمت هذه الكتب والتي استمدت أصولها من القرآن الكريم، وسنّة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – العلاقات والمعاملات بين المسلمين، الأمر الذي كان من شأنه أن انعكس على غيرهم من غير المسلمين، ودفعهم إلى اعتناق الدين الإسلامي المبني على مثل هذه العلاقات والمعاملات الحسنة.

أثرت مثل هذه الكتب المكتبة العربية الإسلامية، فأي باحث في التاريخ الإسلامي لابد له من الاطلاع على مثل هذه الكتب، لتوثيق معلوماته عن الحياة الاقتصادية والتي هي أساس باقي النظم الأخرى سياسية كانت أو اجتماعية.

ساهمت الأفكار المطروحة في هذه الكتب على زيادة واردات الدولة المالية، وخاصةّ الخراج العمود الفقري لبيت مال المسلمين، والذي عمل بدوره على إقامة العديد من الإصلاحات وبناء العديد من المدن، كل هذه الأمور دعمت وقوّت مكانة الحضارة العربية الإسلامية وجعلت لها حظوة بين باقي حضارات العالم القديم.

- مصادر ومراجع البحث

أولاً: المصادر:

- ابن زنجوية، حميد بن مخلد الأزدي، كتاب الأموال (1986م) تحقيق شاكر فياض، (السعودية).
- ابن سلام، عبيد الله بن عبد الهروي، كتاب الأموال (2006م) تحقيق أبو أنس سيد بن رجب، دار الهدى (القاهرة).
- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (1979م)، كتاب الخراج، دار المعرفة (بيروت).
- البغدادي، الحافظ أبوبكر أحمد بن علي (د.ت) تاريخ بغداد، مكتبة الخانجي (القاهرة).
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين (1964م) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق محمد محي الدين، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة).
- الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (1895م) مفاتيح العلوم، تحقيق محمد كمال الدين الأدهمي، مطبعة بريل (ليدن).
- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد (د.ت) سير أعلام النبلاء، دار الكتاب اللبناني (بيروت).
- ابن سعد، محمد بن سعد (د.ت) الطبقات الكبرى، تقديم إحسان عباس، دار صادر، (بيروت).
- السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور (1981م) أدب الإملاء والاستملاء، تحقيق ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية (بيروت).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (د.ت) نزهة الجلساء في أشعار النساء، تحقيق عبد اللطيف عاشور، مكتبة القرآن (القاهرة).
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (د.ت) تاريخ الأمم والملوك، دار القاموس الحديث، (بيروت).
- ابن عبد البر، أبو عمرو يوسف بن عبد الله (د.ت) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق علي البجاوي (القاهرة).
- القاضي عياض، أبو الفضل بن موسى اليحصبي (2009م) ترتيب المدارك وتقريب لمسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة).
- القرشي، يحي بن آدم، كتاب الخراج (1987م) تحقيق حسين مؤنس، دار الشروق، (القاهرة).

كتب التنظيمات المالية عند المسلمين

- ابن كثير، الحافظ أبو الفداء إسماعيل الدمشقي (1983م) البداية والنهاية، مكتبة المعارف، (بيروت).
- الماوردي، أبو الحسن علي بن حبيب، الأحكام السلطانية (2006م) تحقيق أحمد جاد، دار الحديث، (القاهرة).

ثانياً: المراجع:

- أحمد عبد الرحيم السايح (2001م) أضواء على الحضارة الإسلامية (القاهرة).
- آدم متز (د.ت) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (تونس).
- حسن إبراهيم حسن (1991م) تاريخ الإسلام السياسي والثقافي والاجتماعي والديني، دار الجيل (بيروت).
- سيد أمير علي(د.ت) روح الإسلام (بيروت).
- شوقي أبو خليل، الحضارة العربية الإسلامية (1987م) منشورات كلية الدعوة الإسلامية، (طرابلس).
- صبحي الصالح (د.ت) النظم الإسلامية (بيروت).
- عمر رضا كحالة (د.ت) معجم المؤلفين، مكتبة المثنى (بغداد).
- فتحية النبراوي (2012م) تاريخ النظم والحضارة الإسلامية، دار المسيرة (عمان).
- فؤاد سنركين (1971م) تاريخ التراث العربي، ترجمة فهمي أبو الفضل (القاهرة).